وقولهم على السجود للملك بالفتل وان امروا به على وجه العبادة قالوا بضم الصنم كراكي على الجهر وان كان التحية به الا بعض السجود انتهى وقالوا الاكل موق الشبع حرام بقصد الشهوة وان قصد به التقوى على الصوم او على كل الطيبات مستحب وقالوا الكلام اذا تترس بسبع جائز وما له مسلم وان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا ولو خوف الاكالة لا ورد نا جروعا كثيرة شاهدة لما استثنيناه من القواعد وهي لما مر وبمقاصرها وقالوا في باب الافضل اذا اخذها بنية رد هل حل بعضها وان اخذها بنية نفسه كان غاصبا ثم في التاتارخانية في الفطن والابراحة اذا توسر الكتان ان قصد الحفظ لا يكره والا يكره وان خرج في الحصر وان قصد الغلة لا يكره وان قصد منفعة اخرى يكره وكتابة اسم الله على الدراهم ان كان يقصد العلامة لا يكره والتعاون يكره والجلوس على جوالق فيه منخل ان قصد الحفظ لا يكره والا يكره ثم اعلم ان هذا النظم الفريد يشتمل الكلام على النية وفيه مباحث

الاول في بيان حقيقتها

الثاني في بيان ما شرعت لاجله

الثالث في بيان تعيين المنوي وعزم تعيينه

الرابع في بيان التفرغ لصفة المنوي من الفرضية والنفلية والاداء والقضاء

الخامس في بيان الاخلاص

السادس في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة

السابع في بيان عدم انتشار ما اشتمل عليه حكمها في كل الزمن في الاركان

الثامن في محلها

التاسع في شروطها اما الاول فهو في اللغة العزم كما في القاموس نوى الشيء ينويه نية وتجب فصرح الشمني في الشرح كما في التلويح فصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل النفسي ولابد عليه النية في الترك لانه كما فرضناه لا يتفرع بعد الا اذا صار

قوله يكره فيل محل الكراهة اذا لم تكن الضعفة من ازمة المسجد فانه يجوز الفرش هذا الذي هو الصحيح وتمامه في الحموي

قوله والتعاون يكره يعني اذا لم يكن على امر مباح ولم يكن فيه تعاون على الاثم والعدوان

كفعل وهو معنى هو المكلف به في التخيير لا الترك بمعنى العزم لانه ليس مما دخل تحت القدرة لعدم كما في التحرير وعزيمة الفرض ليخرج بالنية ما شرع على الارادة المتوجهة نحو الفعل لتفعله لوجه الله واشتد تحكمه ولغة انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا للغرض من جلب نفع او دفع ضرر حالا او مآلا والثاني في بيان ما شرعت لاجله قالوا اذا قصد مجرد تعيين العبادة من العبادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كما في التهذيب وفتح الغفار كالامساك عن المفطرات فانه قد يكون حمية او تداويا او لعدم الحاجة الى الطعام والشراب في المستقبل فقد يكون للاستراحة ودفع الملال فقد يكون هذا او لغرض دنيوي وقد يكون فيه ثواب كالصوم او عقوبة والزنجفر يكون للاكل فيكون مباحا ومنثورا او للاستحية فيكون عبادة او للتداوي فيكون حراما وكوضوء على وضوء فانه يقع نفلا ويكون بالغرض والنفل والواجب فشرعت لتمييز هذا عن بعض فقد يقع عن ذاك ان ما لا يكون عبادة اولا بالنفس تقع الا تشترك فيه كالايمان بالله تعالى كما فرضناه والعبرة والصوم والحج والنية وقراءة القرآن والاذكار لا تنافي تمييزها ولا تلتبس بغيرها وما عدا الايمان الا ترى ان صحيحا والمقيد مخرج على ان جواز الصحيح بنية رأيت ان وضعا ان يشترط في المنظومة قبل ان ما لا يكون عبادة لا يحتاج الى النية وذكر انه لا يشترط النية لاغتسال الجنابة ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع على ان التلاوة والاذكار والاذان لا تحتاج الى النية

والثالث في بيان تعيين المعمول وعزمه اما الاول فعن ان المنوي اذا كان من العبادات اولا فان كان عبادة فان كان وقتيا فهو المؤدى بمعنى انه يسعه وغيره مما لابد من التعبير للصلاة كان ينوي الظهر فان فاته بالبلوغ كظهر اليوم مع وان خرج الوقت وهو الوقت او لم يخرج الوقت فان خرج ونسيه

قوله وان خرج الوقت اي كما لو نسي صلاة من يوم ولم يعلم بها حتى خرج ذلك اليوم

Copyright © King Saud University